

أثر الإنفاق الحكومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

The Effect of Public Spending on Unemployment in Algeria

During the Period 1990–2023

ط.د/ بن عباس سمير^{1*}، أ.د/ رتيعة محمد²¹مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)، benabbas.samir@univ-medea.dz²مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)، retia.mohamed@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2025/12/28

تاريخ القبول: 2025 /11/28

تاريخ الاستلام: 2025 /10/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج اقتصادي لأثر الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، عبر إجراء دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين متغيرين أساسيين هما الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة. وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL) باستخدام برنامج EViews 10، مع إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية الكمية للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، والوقوف على طبيعة العلاقة بينهما في الأجلين القصير والطويل.

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة، حيث تسهم هذه العلاقة في تصحيح الانحرافات قصيرة المدى لتمكين معدل البطالة من العودة إلى مستواه التوازني. كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، بحيث يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى انخفاض معدلات البطالة، وهو ما يتسق مع النظرية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: إنفاق حكومي؛ تشغيل؛ معدل بطالة؛ استقرار اقتصادي؛ ناتج محلي خام.

تصنيفات JEL: E62; E24; O40; O55

Abstract:

This study aims to construct an econometric model to examine the impact of government expenditure on unemployment rates in Algeria during the period 1990–2023, through an analytical and econometric investigation of the relationship between two key variables: government expenditure and the unemployment rate. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was applied using EViews 10, together with a series of quantitative statistical tests to assess the stationarity of the time series for the variables under study and to determine the nature of their relationship in both the short and long run

The results demonstrated the existence of both short-run and long-run equilibrium relationships between government expenditure and the unemployment rate, whereby this relationship helps correct short-term deviations, allowing the unemployment rate to return to its equilibrium level. The findings further revealed a statistically significant inverse relationship between the two variables, indicating that an increase in government expenditure leads to a reduction in unemployment rates, which aligns with the predictions of economic theory.

Keywords: Government Spending; Employment; Unemployment Rate; Economic Stability; Gross Domestic Product (GDP).

1. مقدمة:

يعد الإنفاق الحكومي أحد الركائز الأساسية في الدراسات المالية والاقتصادية، نظرا لما يمثله من أداة محورية في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسة المالية. وتنبع أهميته من الدور المتنامي الذي تؤديه الدولة في مختلف المجالات، حيث ارتبط تطور مفهوم الإنفاق الحكومي بتطور دور الدولة ذاتها؛ فبعد أن كانت تعرف بـ"الدولة الحارس"، أصبحت الدولة المتدخلة ثم المنتجة التي تتولى مسؤوليات أوسع في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر الإنفاق الحكومي اليوم الوسيلة الرئيسة التي تعتمد عليها الدولة لتفعيل السياسة المالية، لما له من أثر مباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الكلي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل القناة الأساسية لتحريك الطلب الكلي، انسجاما مع قانون "الطلب يخلق العرض".

إن البطالة، رغم ما تحمله من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عميقة، ليست ظاهرة مقتصرة على الدول النامية فحسب، بل تعد أيضا من الإشكاليات التي تواجه حتى الاقتصادات المتقدمة، فوجودها يعكس اختلالا في التوازنات الاقتصادية الكلية، ويؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، تعد الجزائر جزءا من المنظومة الاقتصادية العالمية التي تشهد تفاوتات في مستويات التشغيل، إذ لا تزال تواجه معدلات بطالة مرتفعة تمثل أحد أبرز التحديات الهيكلية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

في هذا السياق، برز الإنفاق الحكومي كإحدى الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية من أجل تحفيز الطلب الكلي ودعم النشاط الاقتصادي، إذ يعد الوسيلة الأكثر فاعلية لتنشيط الاقتصاد في فترات الركود. فقد أولت الدولة أهمية متزايدة لتوسيع الإنفاق الحكومي بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية العمومية، التي تسعى من خلالها إلى خلق مناصب شغل جديدة وامتصاص البطالة، بما ينعكس إيجابا على مستويات الدخل والاستهلاك، وبالتالي على استقرار الاقتصاد الوطني.

- بناء على ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية الآتية: "ما هو أثر الإنفاق الحكومي على البطالة في الجزائر خلال

الفترة 1990-2023؟"

فرضية الدراسة:

قامت هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- تعتمد الحكومة الجزائرية على سياسة مالية توسعية للتقليل من البطالة.

- هناك علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق الحكومي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى توضيح الدور المحوري الذي يلعبه حجم الإنفاق الحكومي في توجيه السياسة الاقتصادية للدولة وتحقيق أهدافها الكبرى، وذلك من خلال إبراز أثر هذا الإنفاق على معدلات

البطالة في الجزائر، وذلك من أجل تحليل طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2023.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في معرفة التأثيرات المختلفة التي تحدثها النفقات الحكومية على مستوى التشغيل، باعتبار أن للإنفاق الحكومي دوراً مزدوجاً يتمثل في تحفيز النشاط الاقتصادي من جهة، وتحقيق التوازن الاجتماعي وخفض معدلات البطالة من جهة أخرى.

2. الإطار النظري للدراسة

يعتبر كل من الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن الأداء الحكومي للاقتصاد الوطني، وتنعكس مدى قدرته على تحقيق التوازن والاستقرار. وقد شهدت النفقات العمومية خلال العقود الأخيرة توسعاً ملحوظاً، باعتبارها أحد الركائز الأساسية للسياسة المالية، والأداة الرئيسة التي تعتمد عليها الدولة في تجسيد أهدافها الاقتصادية الكبرى، والمتمثلة في تحفيز النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية. كما تعد سياسة الإنفاق الحكومي وسيلة فعالة لخلق فرص العمل والحد من معدلات البطالة التي تشكل أحد أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية، لما تخلفه من آثار سلبية على مستوى الدخل القومي والاستقرار الاجتماعي على حد سواء.

1-2. الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي

من أهم مكونات الموازنة العامة للدولة هي النفقات العامة، كما أن سياسة الإنفاق العام هي من سياسات الدولة الرئيسية التي تهدف إلى تحقيق جملة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ومن التعاريف التي أسندت لهذا المفهوم ما يلي:

1.1.2. مفهوم النفقة العامة.

أ- النفقة لغة: هي كلمة مشتقة من كلمة نفق، وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه، ومنه نفقت الدابة أي ماتت ونفق البيع أي راج، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها، ونقول أنفق الرجل، أي ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير النفقة (عامر، 2010، ص 25)، ومنه قوله تعالى " قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لِلْمُسْكُتِمْ خَشْيَةُ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا " (الإسراء، 100)، أي لأمسكتكم خشية نفاذها فتصبحوا فقراء.

ب- النفقة اصطلاحاً: تعرف النفقة العامة بأنها "مبلغ من المال يخرج من الذمة المالية للدولة، بواسطة هيئاتها المختلفة لتلبية الحاجات العامة للمجتمع"، كما تعرف على أنها "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة". (ناشد، 2000، ص 27)

- كما تعرف على أنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها بقصد إشباع حاجة عامة" (شامية و الخطيب، 1997، ص 42)

- وتعرف كذلك بأنها: " النفقة التي تقوم بإنفاقها جهة عامة، والجهة العامة يقصد بها أحد أشخاص القانون العام، والذي قد يكون الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة" (عثمان، 2008، ص ص 38، 39)

- أو أنها "كافة المبالغ التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة" (خلف، 2008، ص 89)، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العمومية على أنها ذات أركان ثلاثة: مبلغ نقدي؛ يقوم بإنفاقه شخص عام؛ الغرض منه هو تحقيق منفعة عامة. (ناشد، 2008، ص 07)

1.2.2. هدف الإنفاق الحكومي

يستشف من جوهر المالية العامة أن الغاية الجوهرية للإنفاق الحكومي تتمثل في تحقيق النفع العام وتلبية الحاجات الجماعية التي تتصل بالمجتمع في مجموعه، لا بمصالح أفراد أو فئات محددة. فالنفقات العمومية لا تُعد مشروعة إلا بقدر ما تُسهم في تحقيق منفعة اجتماعية شاملة تندرج ضمن نطاق الصالح العام، إذ إن كل إنفاق يُوجه لإشباع مصلحة خاصة يُعد خروجاً عن مقاصد المالية العامة ومساساً بمبدأ العدالة في توزيع الأعباء والمنافع. ولئن كان من المسلم به أن جميع المواطنين متساوون في تحمل الأعباء العامة من ضرائب ورسوم ومساهمات مالية فإن مقتضيات العدالة تفرض بالمقابل تكافؤاً في الانتفاع بثمار النفقات العمومية، باعتبار أن الالتزام بالمساهمة في تمويل الخزينة العامة يجب أن يقابله حق متكافئ في الاستفادة من خدماتها. ومن ثم، فإن تخصيص الموارد العمومية لفائدة فئة محددة دون مبرر عام يُعد انحرافاً عن مقاصد الدولة الاجتماعية.

غير أن الإشكال الذي يواجه الفكر المالي لا يكمن في المبدأ ذاته، بل في التحديد الموضوعي لماهية الحاجة العامة، إذ تتباين الرؤى حول ما يدخل ضمن نطاقها. فقد يظهر بعض الإنفاق وكأنه يلبي مصلحة خاصة – كدعم قطاع إنتاجي بعينه أو تمويل مشاريع استثمارية محددة غير أن مآلاته الاقتصادية والاجتماعية قد تعود بالنفع العام من خلال تعزيز النمو، وتوسيع قاعدة التشغيل، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

في واقع الأمر، فإن تحديد طبيعة الحاجة العامة لا يقوم على معيار اقتصادي أو اجتماعي صرف، بقدر ما يستند في جوهره إلى اعتبار سياسي محوري، إذ تمارس السلطات السياسية في الدولة الدور الأبرز في تقرير ما إذا كانت حاجة معينة تندرج ضمن نطاق الحاجات العامة أم تظل خارج هذا الإطار. ويستند هذا التقدير إلى منظومة من القواعد والمعايير الموضوعية التي تُستخلص من فلسفة النظام العام وأولويات السياسة العامة للدولة.

وفي سياق ممارسة هذا الاختصاص، تخضع السلطة السياسية إلى أطر رقابية متعددة المستويات؛ تشريعية، وتنفيذية، وأحياناً قضائية، بما يضمن عدم الانحراف في استعمال سلطة التقدير وعدم توجيهها لخدمة مصالح خاصة أو اعتبارات غير مشروعة. وبهذا المعنى، يُعد تحديد الحاجة العامة عملية مركبة ذات طبيعة سياسية مقيدة

برقابة مؤسساتية، تُوازن بين مقتضيات السيادة التقديرية للدولة ومبادئ العدالة والمشروعية التي تحكم إدارة المال العام. (محرزي، 2003، ص 74).

2-2. الإطار المفاهيمي للبطالة:

تنوعت التعاريف التي أسندت لمفهوم البطالة بتنوع مشارب المنظرين، إلا أنها كلها اتفقت في المفهوم والمعنى الأساسي لها، كما أن كل المنظرين يجتمعون في طريقة قياس حجم البطالة، إلا أن مشكلة هذه الأخير تكمن في صعوبة قياسها.

1.2.2. تعريف البطالة

البطالة لغة هي "من بَطَلَ الشيء يبطل بَطْلاً وبطلاناً، أي ذهب ضياعاً وخُسراً فهو باطل، والتبطل فعل البطالة وهو اتباع اللهو والجهالة" (ابن منظور، 1988، ص 277)

تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم البطالة في صياغتها، إلا أنها توحدت بما يخص معناها ومفهومها الأساسي، ويمكن أن نورد في هذا المجال التعاريف الآتية:

من الناحية الاصطلاحية، تُعرف البطالة بأنها حالة اجتماعية واقتصادية تتخذ أكثر من دلالة بحسب زاوية النظر إليها. حيث أن هذا المصطلح يُستخدم للإشارة إلى ثلاث حالات متميزة: (ايرفميرج و تشيث، 1994، ص 577)

- اختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، بحيث تتوافر قوى بشرية راغبة في العمل دون أن تجد فرصاً كافية تستوعبها؛

- انعدام الإسناد المهني لأي نشاط أو وظيفة للفرد القادر على العمل، بمعنى غياب أي عمل فعلي يُمارس في إطار منظم؛

- الامتناع الإرادي عن العمل، أي رفض الشخص للانخراط في أي نشاط إنتاجي رغم قدرته واستعداداته، وهو ما يُعرف بالبطالة الاختيارية، وبذلك يتضح أن مفهوم البطالة لا يقتصر على مجرد غياب العمل، بل يمتد ليعبر عن حالة عدم تطابق بين الموارد البشرية المتاحة وفرص التشغيل الممكنة، سواء لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سلوكية.

من خلال التعريف السابق، يمكننا أن نستنتج أن شروط البطالة هي:

- توفر القدرة على العمل: أي أن يتوفر في الشخص سن العمل بالإضافة إلى تمتعه بالقدرة الجسدية؛

- توفر الرغبة في العمل: وهو أن يكون الفرد جاهزاً للعمل بالشروط والأجور السائدة في سوق العمل؛

- السعي الجاد للحصول على عمل: وهو أن يتخذ الفرد الإجراءات اللازمة للحصول على عمل.

وعليه تعرف البطالة على أنها:

- "عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي" (أحمد،

2004، ص 205)

- تعريف منظمة العمل الدولية للعاطل عن العمل بأنه: " الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل وراغباً فيه، وبحث عنه ويقبل به عند مستوى الأجور السائد، لكنه لا يجد فرصة عمل مناسبة رغم ذلك " (زكي، 1997، ص 487).

- تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU): حسب هيئة الأمم المتحدة، يكون في بطالة، كل شخص بلغ سناً محددة ولا يقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهداً في البحث عنه". (ONU، 2000، صفحة 277).

2.2.2. أبرز تصنيفات البطالة:

للبطالة أنواع وتصنيفات كثيرة، ولكن الشائع والمتداول بكثرة في الأدبيات الاقتصادية هي:
أ- البطالة الدورية:

هذا النوع من البطالة ينتج عن التقلبات الطبيعية أو الدورات التي يمر بها الاقتصاد والإنتاج، تُلاحظ هذه البطالة بوضوح وتزداد بشكل كبير خلال فترات الانكماش أو الركود الاقتصادي؛ والسبب في ذلك هو انخفاض الطلب الإجمالي في السوق، مما يدفع الشركات إلى عدم استغلال قدراتها الإنتاجية بالكامل، وبالتالي تخفيض عدد الموظفين.

في المقابل، عندما يمر الاقتصاد بفترات الانتعاش والازدهار، يرتفع الطلب الكلي وتتوسع الأنشطة الإنتاجية، وهذا يساهم في زيادة التوظيف وتراجع مستويات البطالة، ولهذا السبب تحديداً، تُسمى هذه الظاهرة بـ "البطالة الدورية" أو "البطالة العابرة". وهي غالباً ما تكون أكثر وضوحاً في الاقتصادات الصناعية والمتقدمة. (وآخرون، 2005، ص 257)

ب- البطالة الاحتكاكية:

تُعرف "البطالة الاحتكاكية" بأنها البطالة التي يمر بها الناس خلال الفترة التي يقضونها في البحث عن وظيفة جديدة. تُعتبر هذه الظاهرة أمراً طبيعياً في أي سوق عمل، وهي تنشأ لسببين رئيسيين:

- رغبة العمال في التغيير: إذ يسعى بعض الموظفين بشكل طبيعي إلى ترك وظائفهم الحالية للبحث عن فرص أفضل بسبب عدم رضاهم عن شروط العمل أو الراتب.

- رغبات الشباب في الحصول على الوظيفة المناسبة: دخول الخريجين والشباب الجدد إلى سوق العمل لأول مرة، وهم يبحثون عن الوظيفة الأولى التي تناسب مؤهلاتهم وتطلعاتهم.

لهذا السبب تحديداً، ترتبط البطالة الاحتكاكية بعملية البحث عن الوظيفة المناسبة، ولذلك تُسمى أحياناً بـ "بطالة البحث". (خير، 2006، ص 49)

ج- البطالة الهيكلية:

تعني "البطالة الهيكلية" أن هناك عدم تطابق في سوق العمل بين ما تطلبه الوظائف الجديدة من مهارات وبين ما يمتلكه الباحثون عن عمل من مؤهلات. هذه الظاهرة طبيعية وتحدث بسبب التغير المستمر في الاقتصاد

والتقنية؛ فالشركات تحتاج لمهارات جديدة باستمرار، لكن العمال والقوة العاملة لا تتطور بنفس السرعة لتواكب هذه التحولات، وبشكل عام، يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية للبطالة الهيكلية فيما يلي:

- تغير هيكل الطلب؛
- التطورات التكنولوجية السريعة؛
- التغير في التركيبة العمرية للقوة العاملة؛
- تدخل الحكومة في بعض القطاعات الاقتصادية.

في الدول المتقدمة، تُعتبر البطالة الهيكلية غالباً "بطالة اختيارية" أو "مؤقتة"، لأن هذه الدول لديها الإمكانيات والموارد (المالية والتقنية) لتدريب العمال الذين فقدوا وظائفهم وإعادة تأهيلهم بسرعة ليتلاءموا مع متطلبات السوق الجديدة، أما في الدول النامية، فالوضع مختلف. فضعف الإمكانيات المادية والتقنية يجعل من الصعب جداً معالجة هذه البطالة بشكل فعال، ونتيجة لذلك، تستمر هذه البطالة لفترات طويلة وتصبح ظاهرة شبه دائمة تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني. (فارس، 2005، ص 06)

3-2. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في النظرية الاقتصادية:

يعد الإنفاق الحكومي من أبرز المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي، إذ تمكن من خلاله الحكومة من خلق مناصب شغل جديدة تساهم في امتصاص جزء من البطالة والتخفيف من حدتها، وتظهر الدراسات والأدبيات الاقتصادية أن طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة هي علاقة عكسية، فكلما ارتفعت مستويات الإنفاق العمومي للدولة، انعكس ذلك إيجاباً على سوق العمل، حيث يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة وتحسن مؤشرات التشغيل بفضل تنشيط الطلب الكلي وزيادة فرص العمل المتاحة. (الحميد، 2020، ص 23)

كما تعتبر السياسة المالية بمختلف آلياتها، ولا سيما سياسة الإنفاق الحكومي، من أنجع الأدوات الاقتصادية لمعالجة حالات الركود الاقتصادي أو الاستخدام الناقص للموارد، وذلك لأنها سياسة إستراتيجية طويلة المدى تسهم في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تعمل المشاريع الحكومية على توليد فرص عمل مستمرة على مدى سنوات، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويحفز النمو. (طارق، 2018، ص 124)

وتجدر الإشارة إلى أن أثر السياسة المالية، وخاصة من خلال مضاعف الإنفاق الحكومي، يكون أقوى من أثر السياسة النقدية، وبالتالي فإن تأثيرها على مخرجات النشاط الاقتصادي كالناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والإنتاج يكون أكثر عمقا واستدامة.

1.3.2. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في النظرية الكلاسيكية: تستند النظرية الكلاسيكية في

الاقتصاد إلى مبدأ الإيمان بقدرية آلية السوق الحرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بصورة ذاتية، دون الحاجة إلى تدخل الدولة. وقد ذهب رواد هذه المدرسة، وفي مقدمتهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وجان باتيست ساي، إلى أن النظام الاقتصادي يتمتع بآليات داخلية تمكنه من بلوغ حالة التوظيف الكامل للعمالة من خلال التفاعل التلقائي بين قوى العرض والطلب. ويرتكز هذا الطرح على ما يعرف بقانون ساي الذي يقضي بأن "العرض يخلق الطلب

الخاص به"، بمعنى أن كل عملية إنتاج تولد دخلاً مساوياً لقيمة السلع المنتجة، مما يؤدي إلى توازن الأسواق وتحقيق التشغيل الكامل دون الحاجة إلى أي تدخل حكومي. (حسن، 2016، ص 24)

وانطلاقاً من هذا الأساس الفكري، يرى الكلاسيكيون أن البطالة ليست ظاهرة هيكلية أو دائمة، بل حالة مؤقتة أو طوعية تنشأ نتيجة رفض العمال تخفيض الأجور أو بفعل قيود تحد من مرونة سوق العمل. فكلما تركت الأجور لتتحدد بحرية وفق قوى السوق، تحقق التوازن بين عرض العمل وطلبه، واستعاد الاقتصاد مستوى التوظيف الكامل تلقائياً. ومن هذا المنطلق، يعد أي تدخل حكومي، سواء من خلال سياسات الأجور أو برامج الإنفاق الحكومي، إخلالاً بالآلية الطبيعية للسوق يؤدي إلى إطالة أمد البطالة وتعطيل ديناميكية التوازن الاقتصادي. (القادر، 2018، ص ص 62-63)

أما بخصوص الإنفاق الحكومي، فقد تبنت المدرسة الكلاسيكية موقفاً متحفظاً تجاه دوره في معالجة البطالة، معتبرة أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ليست أداة فعالة لتحقيق التشغيل، بل قد تفرز آثاراً سلبية على الاقتصاد. فتمويل النفقات الحكومية عادة ما يتم عبر الضرائب أو الاقتراض، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانكماش الاستثمارات الخاصة، في ظاهرة تعرف بـ "أثر المزاحمة" (Crowding Out Effect) كما أن التوسع المفرط في الإنفاق الحكومي قد يتسبب في عجز مالي مزمن، ويؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والنمو على المدى الطويل. (بوالكور، 2020، ص 172)

وعليه، فإن الكلاسيكيين يرون أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة علاقة محدودة التأثير أو غير فعالة، لأن الاقتصاد يمتلك قدرة ذاتية على تصحيح اختلالاته وتحقيق التشغيل الكامل دون تدخل الدولة. ويرتكز الحل الأمثل، في نظرهم، على تعزيز مرونة الأسواق وتحفيز المبادرة الفردية وضمان المنافسة الحرة، باعتبارها الآليات الكفيلة بتحقيق التوازن والاستقرار، بدلاً من الاعتماد على السياسات المالية التوسعية التي قد تخل بالآليات الطبيعية للنظام الاقتصادي.

2.3.2. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في النظرية الكينزية: ارتكز التحليل الكينزي على مبدأ أساسي مفاده أن الاقتصاد لا يمتلك بالضرورة آليات ذاتية قادرة على تحقيق التوظيف الكامل، إذ قد يعاني لفترات طويلة من الركود وارتفاع معدلات البطالة نتيجة ضعف الطلب الكلي الفعال. ومن هذا المنطلق، يرى جون مينارد كينز أن تدخل الدولة عبر السياسة المالية التوسعية يمثل ضرورة اقتصادية لضمان استقرار الدورة الاقتصادية وتحفيز النمو. ويعد الإنفاق الحكومي الأداة المحورية في هذا الإطار، حيث تسهم زيادة الإنفاق الحكومي في تنشيط الطلب الكلي من خلال رفع مستويات الدخل والاستهلاك والاستثمار، وهو ما يؤدي إلى توسيع النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. ويبرز كينز في هذا السياق أثر المضاعف الكينزي الذي يظهر كيف أن كل وحدة إضافية من الإنفاق الحكومي تولد زيادة مضاعفة في الدخل القومي والتشغيل. (فاطمة، 2021، ص ص 76-77)

وبناءً على ذلك، تقيم النظرية الكينزية علاقة عكسية وواضحة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة، حيث يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتقليل البطالة، في حين أن خفضه يساهم في تفاقمها.

كما يؤكد كينز أن تدخل الدولة يجب أن يكون تدخلا موجها وواعيا، يهدف إلى تحقيق التوازن عبر زيادة الإنفاق خلال فترات الانكماش الاقتصادي وخفضه أثناء فترات الازدهار، بما يضمن استدامة النمو واستقرار مستويات التشغيل في المدى الطويل. (طمبو نوال، 2022، ص ص 496-497)

3.3.2. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في النظرية النقدية: تقارب النظرية النقدية العلاقة بين

الإنفاق الحكومي والبطالة من منظور مغاير للنظرية الكينزية، إذ ترى أن السياسة المالية، ولا سيما الإنفاق الحكومي، ليست الأداة المثلى لتحقيق التوظيف الكامل أو معالجة البطالة، خصوصا على المدى الطويل. فوفقا لأطروحات ميلتون فريدمان ورواد المدرسة النقدية، فإن الاقتصاد يمتلك ميلا ذاتيا نحو الاستقرار حول ما يعرف بمعدل البطالة الطبيعي، وهو المستوى الذي يتحدد وفق العوامل الهيكلية في سوق العمل، كمرونة الأجور ومستويات الكفاءة والإنتاجية، وليس نتيجة لتقلبات الطلب الكلي أو تدخل الدولة عبر الإنفاق الحكومي. (محمد، 2025، ص 75)

من هذا المنطلق، يرى النقديون أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تؤدي بالضرورة إلى خفض دائم في معدلات البطالة، بل قد تحدث آثارا مؤقتة فقط في الأجل القصير من خلال تحفيز الطلب الكلي. غير أن هذا الأثر سرعان ما يتلاشى مع ارتفاع مستوى الأسعار، ما يؤدي إلى عودة معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي، مصحوبا بارتفاع معدلات التضخم، وهي الظاهرة التي تعرف بمنحنى فيليبس المعدل بالتوقعات. (أمنية، 2021، ص 46)

ويرى فريدمان أن محاولات الدولة لخفض البطالة إلى ما دون مستواها الطبيعي عن طريق السياسات المالية التوسعية، بما في ذلك الإنفاق الحكومي المفرط، تؤدي إلى ضغوط تضخمية دون تحقيق زيادة حقيقية في الإنتاج أو التشغيل. كما أن تمويل هذا الإنفاق عن طريق الاقتراض أو إصدار النقود يسهم في خلق عجز مالي هيكلي يضعف استقرار الاقتصاد الكلي ويقوض الثقة في السياسات الحكومية. (ليلى، 2025، ص 88)

وعليه، تؤكد النظرية النقدية أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة علاقة محدودة وغير مستقرة، وأن السياسة النقدية، وليس المالية، هي الأداة الأكثر فعالية في توجيه النشاط الاقتصادي وضمان استقرار الأسعار والنمو المستدام. كما تشدد على أن تحقيق مستويات توظيف مستقرة لا يتحقق عبر التوسع في الإنفاق الحكومي، بل من خلال ضبط عرض النقود، وتحسين كفاءة الأسواق، وتعزيز مرونتها بما يسمح بعمل آليات السوق بحرية وكفاءة.

3. الإطار التطبيقي للدراسة

1.3. التعريف بمتغيرات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة القياسية إلى تكميم أثر الإنفاق الحكومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، وعليه فإن متغيرات الدراسة تكون كما يلي:

- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي: نرمز له بـ g ، وهو متغير مستقل يقيس درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

- معدل البطالة: نرمز له بـ ch ، وهو متغير تابع يقيس نسبة البطالة في الجزائر. تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

2.3 سكون متغيرات الدراسة

تعد هذه الاختبارات الإحصائية وسيلة منهجية لتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك بغرض التحقق من مدى استقرارها أو سكونها عبر الزمن، وتكتسي هذه الخطوة أهمية بالغة في التحليل القياسي، لأن عدم سكون السلاسل الزمنية قد يؤدي إلى ما يعرف بالانحدار الزائف (Spurious Regression)، الذي ينتج عنه تقديرات مضلّة للعلاقات بين المتغيرات.

ولغرض اختبار خاصية السكون، يتم عادةً استخدام اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) بمختلف أشكالها، غير أن أكثرها شيوعاً في الدراسات القياسية هما اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey Fuller Test) واختبار فيليبس وبيرون (Phillips Perron Test)، اللذان يعدان من أهم الأدوات المستخدمة لتحديد رتبة التكامل الإحصائي للمتغيرات قبل الشروع في نمذجة العلاقات طويلة وقصيرة الأجل.

الجدول رقم (01): نتائج اختبار ADF و PP على متغيرات الدراسة عند المستوى

Test		Augmented Dickey-Fuller			Phillips-Perron		
Variable		T and Intercept	Intercept	None	T and Intercept	Intercept	None
ln g		-3.051585	3.098906-	0.355358	3.103040-	3.114096-	0.113702
ln ch		3.354561-	0.537985-	0.988862-	1.844648-	0.927798-	0.747634-
Test critical values	1%	-4.262735	3.646342-	2.636901-	-4.262735	3.646342-	2.636901-
	5%	-3.552973	2.954021-	1.951332-	-3.552973	2.954021-	1.951332-
	10%	-3.209642	2.615817-	1.610747-	-3.209642	2.615817-	1.610747-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في مستواها الأصلي، إذ تبين أنها تحتوي على جذر وحدة، وهو ما تؤكد القيم الإحصائية المحسوبة التي جاءت أقل من القيم الحرجة لمعايير Mackinnon عند مختلف مستويات الدلالة، مما يؤدي إلى رفض فرضية السكون.

وبناء على هذه النتائج، تم الانتقال إلى اختبار سكون الفروق من الدرجة الأولى لنفس السلاسل الزمنية باستخدام اختباري (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips-Perron)، بهدف التحقق من استقرارها بعد أخذ الفروق، وتحديد رتبة تكاملها ($I(1)$) تمهيدا لاستخدامها في تقدير نموذج التكامل المشترك.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار ADF و PP على متغيرات الدراسة عند الفروق الأولى

Test		Augmented Dickey-Fuller			Phillips-Perron		
Variable		T and Intercept	Intercept	None	T and Intercept	Intercept	None
$\Delta \ln g_t$		-5.411967	5.768861-	5.889582-	5.629005-	5.637789-	5.698406-
$\Delta \ln ch_t$		3.894074-	3.957464-	3.917534-	4.066370-	4.113870-	4.093877-
Test	1%	-4.284580	3.661661-	2.641672-	-4.284580	3.661661-	2.641672-

critical	5%	-3.562882	2.960411-	1.952066-	-3.562882	2.960411-	1.952066-
values	10%	-3.215267	2.619160-	1.610400-	-3.215267	2.619160-	1.610400-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 1

تشير نتائج اختبارات السكون إلى أن الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية أصبحت مستقرة، وذلك استناداً إلى كون القيم الإحصائية المحسوبة تفوق القيم الحرجة لمعايير Mackinnon عند مختلف مستويات المعنوية، مما يقتضي رفض فرضية وجود جذر وحدة عند الفروق الأولى.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة ($\ln g_t$, $\ln ch_t$) متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$. وعليه، فإن النتائج العامة لاختباري Augmented Dickey–Fuller (ADF) و Phillips–Perron (PP) على جميع المتغيرات محل الدراسة تؤكد أنها تتسم بالتكامل من الدرجة الأولى، مما يهيئها لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك فيما بينها ضمن الإطار القياسي للنموذج المقترح.

$$\Delta \ln g_t \rightarrow I(0) \Rightarrow \ln g_t \rightarrow I(1)$$

$$\Delta \ln ch_t \rightarrow I(0) \Rightarrow \ln ch_t \rightarrow I(1)$$

3.3 توصيف النموذج:

في هذه المرحلة يتم بناء النموذج وصياغة العلاقات الاقتصادية بين متغيرات الدراسة في صورة نموذج قياسي، بهدف تقدير معالمها باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة، وبما أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، فإننا سنقوم باستخدام نموذج ARDL، والذي سيأخذ الشكل التالي:

$$\Delta \ln ch_t = \alpha + \beta_1 \ln ch_{t-1} + \beta_2 \ln g_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_1} \theta_{1i} \Delta \ln ch_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \theta_{2i} \Delta \ln g_{t-i} + \varepsilon_t$$

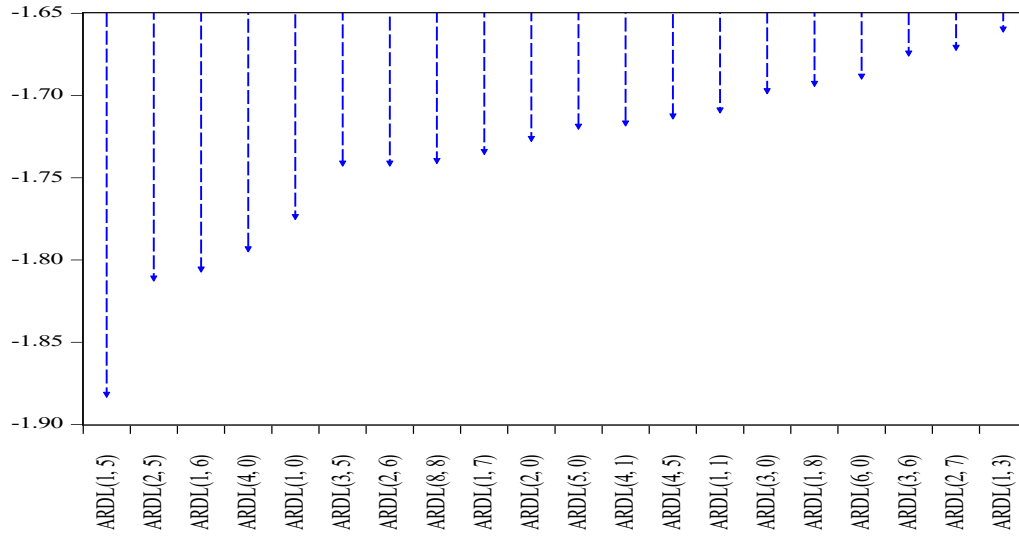
حيث: β_i تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل، θ_{1i} , θ_{2i} : معاملات العلاقة قصيرة الأجل، α : الحد الثابت، ε_t : حد الخطأ العشوائي.

4.3 تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء نستخدم معيار Akaike، حيث يتم اختيار فترات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار.

الشكل رقم (01): أفضل 20 نموذج ARDL وفق معيار Akaike

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات برنامج 10.EVIEWS.

يبين الشكل السابق أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار Akaike، وأفضل نموذج من بين هذه النماذج هو نموذج (1.5) ARDL. والذي يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta \ln ch_t = \alpha + \beta_1 \ln ch_{t-1} + \beta_2 \ln g_{t-1} + \theta_{11} \Delta \ln ch_{t-1} + \theta_{21} \Delta \ln g_{t-1} + \theta_{22} \Delta \ln g_{t-2} + \theta_{23} \Delta \ln g_{t-3} + \theta_{24} \Delta \ln g_{t-4} + \theta_{25} \Delta \ln g_{t-5} + \varepsilon_t$$

5.3 اختبار الحدود BOUNDS TEST

يستخدم لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك (Co-Integration) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، فلاختبار فرضية العدم التي تنص على أن معلمة المتغير المستقل (نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج) المتباطئة بفترة زمنية واحدة مساوية للصفر، أي: $H_0: \beta_2 = 0$ ، بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أنه على الأقل معلمة من معاملات المتغيرات المتباطئة لا تساوي صفر، أي: $H_1: \beta_2 \neq 0$ ، بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)، فنقوم برفض فرضية العدم H_0 إذا كانت الاحصائية F أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية معين، أما إذا كانت الاحصائية F أصغر من الحد الأدنى للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية معين فلا يمكن رفض فرضية العدم H_0 . بينما عند وقوع الاحصائية F بين الحدين الأعلى والأدنى للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية معين فلا يمكن اتخاذ أي قرار بشأن فرضية العدم H_0 .

ومن أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة ونسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج، تم حساب الاحصائية F من خلال اختبار الحدود، وكانت النتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.567266	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	29	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الإحصائية F المحسوبة والتي تساوي 5.56 أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5%، والبالغة 4.53، أي قبول الفرضية البديلة ($H_1: \beta_2 \neq 0$)، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة ونسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك أو متزامن.

6.3 تقدير معلمات النموذج

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة ونسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي سنقدر معلمات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ، ويتضمن هذا التقدير متباطئات السلاسل الزمنية المتضمنة في النموذج جنباً إلى جنب مع حد تصحيح الخطأ، وكانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (04): مقدرات معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG	-7.259970	2.893595	-2.508979	0.0204
C	28.76164	10.39323	2.767343	0.0115
EC = LNCH - (-7.2600*LNG + 28.7616)				

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

أما معادلة تصحيح الخطأ ECM فيمكن استنتاجها كما يلي:

$$EC = \ln ch_t - (+7.2599 \cdot \ln g_t + 28.7616)$$

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNG)	0.280692	0.169569	1.655320	0.1127
D(LNG(-1))	-0.354936	0.169295	-2.096557	0.0483
D(LNG(-2))	-0.381469	0.165428	-2.305951	0.0314
D(LNG(-3))	-0.050965	0.127978	-0.398232	0.6945
D(LNG(-4))	-0.274035	0.130444	-2.100788	0.0479
CointEq(-1)*	0.108344	0.025332	4.276967	0.0003

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نجد أن هناك توافق كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات بين تقديرات معلمات الأجل القصير وتقديرات معلمات الأجل الطويل.

7.3 نتائج النموذج ومناقشتها

❖ اقتصاديا:

عملا بنتائج تقدير نموذج ARDL الموضحة في الجدولين (04) و(05) نستنتج ما يلي:

- يشير معامل $\ln g_t$ إلى وجود أثر عكسي ومعنوي نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في الأجل الطويل، حيث أن كل زيادة في نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج بـ 01% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ 7.25% في الأجل الطويل. في الأجل القصير تشير معلمة $\Delta \ln g_t$ إلى وجود أثر طردي وغير معنوي لنسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج على معدل البطالة في نفس السنة، بينما يصبح هذا الأثر عكسيا ومعنويا في السنتين اللاحقتين، فكل تغير في نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج بنسبة 1% في سنة معينة يؤدي إلى حدوث تغير في الاتجاه المعاكس في معدل البطالة بنسبة 0.3549% في السنة اللاحقة، وبنسبة 0.3814% في السنة التي تليها.
- معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، والذي يفترض فيه أن يكون سالبا ومعنويا، حتى يكون إثباتا على وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تظهر قيمة هذا المعامل معنوية وبإشارة سالبة (-0.1083)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه في الأجل الطويل بنسبة 10.83% في السنة الواحدة، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 9.23 سنة.

❖ إحصائيا:

استنادا إلى المعايير الإحصائية نجد أن نموذج (1.5) ARDL المقدر مقبول إحصائيا على العموم، فمعظم معلماته المقدرة لها معنوية إحصائية حسب اختبار Student عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، بينما تشير قيمة

معامل التحديد المصحح والبالغة $\bar{R}^2 = 0.9676$ إلى القدرة التفسيرية العالية لهذا النموذج، كما تشير إحصائية Fisher والبالغة 89.86 إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

الجدول رقم (06): المؤشرات والمعايير الإحصائية لنموذج ARDL المقدر

R-squared	0.967696	Mean dependent var	2.729218
Adjusted R-squared	0.956928	S.D. dependent var	0.418954
S.E. of regression	0.086949	Akaike info criterion	-1.818037
Sum squared resid	0.158763	Schwarz criterion	-1.440852
Log likelihood	34.36153	Hannan-Quinn criter.	-1.699907
F-statistic	89.86726	Durbin-Watson stat	2.011110
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

❖ قياسيا:

• اختبارات ملائمة النموذج:

بعد تقدير معالم نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير، وبعد تشخيصه اقتصاديا وإحصائيا، نقوم بإجراء اختبارات ملائمة النموذج Diagnostic Checking test كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبارات ملائمة النموذج

BGLM	ARCH	JARQUE BERA	RESET
F-Statistic= 0.0661 Prob F(2.19) = 0.93	F-Statistic =1.107 Prob F(2.24) = 0.348	J.B = 3.657 Prob = 0.160	F-Statistic = 3.03 Prob F(1.20) = 0.096

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 10

استنادا إلى نتائج اختبارات صحة وملائمة النموذج القياسي، يمكن عرض الاستنتاجات على النحو

الآتي:

- أظهرت نتائج اختبار BREUSCH GODFREY LM (BGLM) انتفاء مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج، إذ بلغت القيمة الاحتمالية 0.93، وهي تفوق مستوى الدلالة الإحصائية 5%، مما يؤكد استقلال الأخطاء وعدم وجود ارتباط تسلسلي فيما بينها.

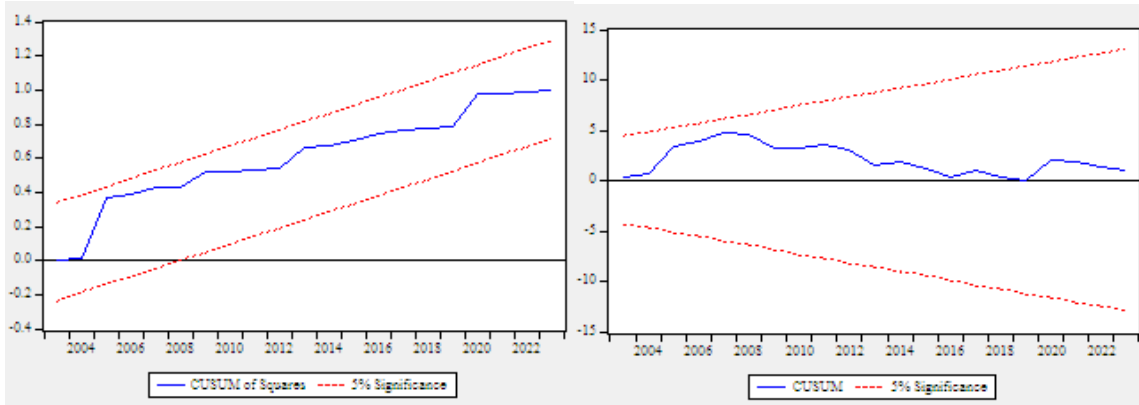
- كما بيّنت نتائج اختبار ARCH عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين (HETEROSKEDASTICITY)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.34، وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، الأمر الذي يدل على ثبات تباين أخطاء النموذج عبر الزمن.

- أما نتائج اختبار JARQUE BERA (JB) فقد أكدت أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، باعتبار أن القيمة الاحتمالية 0.16 تفوق مستوى الدلالة 5%، وهو ما يثبت تحقق أحد الفروض الأساسية للنماذج الإنحدارية الكلاسيكية.

- وبالنسبة إلى اختبار RAMSEY RESET ، فقد أظهرت نتائجه سلامة المواصفات الشكلية للنموذج المقدر، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.09، وهي أعلى من مستوى الدلالة 5%، مما يؤكد خلو النموذج من أخطاء في صياغة العلاقة الدالية بين المتغيرات.

وفيما يتعلق باختبارات الاستقرار البنيوي (STRUCTURAL STABILITY TESTS) لمعاملات النموذج، فقد تم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي المعادة (CUSUMSQ)، اللذين يُستخدمان للكشف عن مدى استقرار معاملات النموذج على امتداد فترة الدراسة. وتشير النتائج - كما سيُعرض في الشكل الموالي - إلى أن مساري الاختبارين بقيا داخل حدود الثقة عند مستوى 5%، وهو ما يُعدّ دليلاً قوياً على استقرار النموذج وعدم تعرضه لانقطاعات هيكلية خلال فترة التحليل.

الشكل رقم (02): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج.



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

يتضح من الشكل البياني السابق أن إحصائية CUSUM وإحصائية CUSUMSQ لهذا النموذج تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى أن هناك استقرار وانسجام في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعلمات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UESM) مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة.

4. الخاتمة

تُعد ظاهرة البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه صانعي السياسات في الدول النامية، لما تمثله من اختلال هيكلي يؤثر سلباً على مستويات النمو والاستقرار الاجتماعي. وفي السياق الجزائري، شهدت معدلات البطالة ارتفاعاً حاداً خلال تسعينيات القرن الماضي، كنتيجة مباشرة لتطبيق برامج التعديل الهيكلي التي استندت إلى تحرير الاقتصاد وخصخصة المؤسسات العمومية وتسريح اليد العاملة، ما أدى إلى انكماش في الطلب على العمل وتراجع في مستوى التشغيل الكلي.

غير أن معطيات المرحلة اللاحقة، لاسيما مع انتعاش أسعار المحروقات منذ مطلع الألفية الثالثة، مكنت الدولة من تبني سياسة مالية توسعية قائمة على زيادة الإنفاق العمومي، سواء عبر برامج الإنعاش الاقتصادي أو خطط دعم التشغيل، وهو ما انعكس إيجاباً على مؤشرات سوق العمل من خلال انخفاض ملموس في معدلات

البطالة. إلا أن هذا الانخفاض اتسم في جوهره بالطابع الظرفي، نظرا لاعتماده على مناصب عمل مؤقتة ومنخفضة الإنتاجية والأجر، دون أن يواكب ذلك تحسن بنيوي في أداء القطاعات المنتجة أو تعزيز لقدرات القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل دائمة.

ومن خلال هذه الدراسة التي قمنا فيها بالقياس الاقتصادي لأثر الإنفاق الحكومي في الجزائر على معدلات البطالة في الفترة 1990-2023، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ومنهج اختبار الحدود لقياس هذه الأثر في الأجلين القصير والطويل، وقد أسفرت الدراسة ما يلي:

- أظهرت نتائج اختبار حدود التكامل المشترك وفق نموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الممثل بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة. وتدلل هذه النتيجة على وجود ارتباط هيكلي مستقر بين المتغيرين على المدى الطويل، بما يعني أن التغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي تُسهم في تفسير اتجاهات البطالة، وأن النظام الاقتصادي يميل إلى استعادة توازنه بعد أي صدمات قصيرة الأجل من خلال آلية التصحيح الذاتي المضمنة في نموذج ARDL.
- أكدت نتائج تقدير نموذج ARDL على وجود أثر عكسي ومعنوي لنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج على معدلات البطالة في الأجل الطويل، حيث أن كل زيادة في نسبة الإنفاق بـ 01% تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بـ 7.25% في الأجل الطويل. بينما في الأجل القصير يكون هذا الأثر عكسيا ومعنويا، فكل تغير في نسبة الإنفاق بنسبة 1% في سنة معينة يؤدي إلى حدوث تغير في الاتجاه المعاكس في معدلات البطالة بنسبة 0.35% في السنة اللاحقة، وبنسبة 0.38% في السنة التي تليها.
- أظهرت نتائج التقدير أن معامل تصحيح الخطأ اتسم بالإشارة السالبة وبالدلالة الإحصائية العالية، إذ بلغت قيمته (-0.1083)، وهو ما يتوافق مع الأسس النظرية لنموذج ARDL، ويؤكد وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة، ويُشير هذا المعامل إلى أن نحو ما نسبته 10.83% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها سنويا في اتجاه حالة التوازن طويلة الأجل، بما يعني أن النظام الاقتصادي الجزائري يحتاج تقريبا إلى 9.23 سنوات لاستعادة توازنه الكامل عقب أي صدمة مؤقتة، وتكشف هذه النتيجة عن بطء ديناميكية التعديل في سوق العمل الجزائري، بما يعكس وجود جمود هيكلي واضح وضعف في مرونة التشغيل تجاه التغيرات قصيرة الأجل في مستوى الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يُبرز محدودية الأثر الفوري للسياسات المالية على خفض معدلات البطالة.

مما سبق فإن الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر يظل محدودا زمنيا وهيكليا؛ إذ يتضح من التحليل أن هذا الأثر يكون أكثر بروزا على المدى القصير، بينما يتراجع على المدى الطويل بسبب هيمنة الطابع الريعي للاقتصاد، وضعف كفاءة الإنفاق العام، فضلا عن محدودية مساهمة القطاع الخاص في امتصاص البطالة. وتدعم هذه النتائج فرضية أن مكافحة البطالة في الجزائر ما تزال مرتبطة بشكل شبه مطلق بالسياسة المالية

الحكومية، لا سيما عبر برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُعد أحد أهم آليات التشغيل، رغم ما يعترضها من ضعف في المردودية الاقتصادية وارتفاع في الكلفة المالية.

وعليه، توصي نتائج التحليل بضرورة إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو الاستثمارات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتحسين فعالية برامج التشغيل العمومي عبر تقييم أدائها في ضوء المؤشرات القياسية للنمو والتشغيل، بما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قادرة على امتصاص البطالة الهيكلية وتقليل الاعتماد على الطابع الريعي للمالية العامة.

5. قائمة المراجع

➤ ONU. (2000). Rapport mondial sur le développement humain. Bruxelles: De Boeck Université.

➤ ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل. (1988). لسان العرب، الجزء الأول، دار صادر، لبنان.

➤ أحمد، عبد الله، (2004)، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، (الطبعة الثانية)، الدار الجامعية، مصر.

➤ الحميد، شريف محمد. (2020). الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المكتبة العربية، مصر.

➤ خلف، فهد حسين. (2008). المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن.

➤ زكي، رضا. (1997). الاقتصاد السياسي للبطالة، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

➤ سلمان، مصطفى، وآخرون. (2005). مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

➤ شامية، أحمد زكي، والخطيب، خالد. (1997). المالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

➤ إيرفمبرج، ريتشارد، وتشيث، روبرت. (1994). اقتصاديات العمل، ترجمة: فؤاد بن الطاهر، الطبعة الأولى، دار التاريخ للنشر، السعودية.

➤ عامر، ياسر أحمد. (2010). نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

➤ عثمان، سامي عبد الله. (2008). المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الأولى، جامعة بيروت، لبنان.

➤ محرز، محمد عباس. (2003). اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

➤ ناشد، سيد عبد الله. (2008). أساسيات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر.

➤ ناشد، سيد عبد الله. (2000). الوجيز في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.

- المدهون، حسن، (2017)، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- بن تركي، أمينة. (2022). محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- خير، أحمد. (2006). تطور التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- رقاب، طارق. (2018). تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2015). قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس (المدينة)، الجزائر.
- شلال، فارس. (2005). دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، قسم الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- الفتني، ليلى. (2022). أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو الإنفاق العام في الجزائر — دراسة قياسية للفترة (1990-2022) قسم/تخصص: قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر — بسكرة، الجزائر.
- محمد المختار، عبد الله. (2025). السياسة المالية ودورها في الحد من البطالة: دراسة حالي الجزائر وموريتانيا (200-2014)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة — بومرداس، الجزائر.
- هوارى، سفيان، ونقال، فاطمة. (2021). أثر الإنفاق العام على البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020): دراسة قياسية باستخدام نموذج «ARDL مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 05، العدد 01، الصفحات. 73-92.
- طمبو نوال، محمد مدياني. (جوان 2022). «أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 باستخدام منهجية «ARDL مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 06، العدد 01، الصفحات 491-511.
- بن جلول، خالد، وفلفول، عبد القادر. (2018). «دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر (1990-2015) باستخدام منهجية تصحيح الخطأ (ECM) مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 1، العدد 0، الصفحات 58-73.
- بوالكور، نورالدين. (2020). «قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016». «المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، 14(01)، صفحات 168-191.